وزير العمل خلال ندوة قضية العمالة الاجنبية والغاء الكفالة

الكفالة تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ولا تمتهن كرامة العامل

6 ملايين عامل أجنبي في المنطقة يكلفون 6 مليارات دينار سنويا

كتب - جميل ميرزا:

قال وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة بانه ليس لدى الوزارة نية في الغاء نظام الكفالة بالنسبة للعمالة الاجنبية مؤكدا في الوقت نفسه ان الكفالة لا تحرم العامل من اي حق من حقوقه ولا تعني باي حال من الاحوال امتهان لكرامته او الحد من حريته وقال ان الكفالة هي من ضمن الاجراءات التي تدخل في سيادة الدولة وسيادة القانون وليس هناك اي تفكير في الغاء هذا النظام.

واضاف خلال ندوة «قضية العمالة الاجنبية والغاء الكفالة» التي نظمها نادي الخريجين مساء امس الاول ان الكفالة بمعناها اللفظي والقانوني هي ضمان والتزام من قبل الكفيل للمكفول لدى طرف ثالث وهي بذلك تشكل مسئولية على عاتق الكفيل.

وقال ان مفهوم الكفالة بالنسبة للعمالة الوافدة تعني منظومة من القوانين والالتزامات التي تنظم استقدام العامل الاجنبي وتحدد مسئولية الكفيل في جميع الامور الرسمية من ضمان التأمين الاجتماعي وانهاء جميع الاجراءات الرسمية من هجرة وجوازات وصحة لكي يكون تواجد العامل في البلاد بشكل رسمي. وهي كذلك تحفظ حق العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما لكي يحصل العامل الاجنبي على حقوقه المشروعة وهي لا تحرم العامل من الحصول على حقوقه الكاملة كما هي التزام يجب على الكفيل توفيره له.

وذكر الشعلة بانه قد توجد بعض الامور التي قد تحتاج إلى عادة دراسة كموضوع تغيير الكفيل وقال ان السماح بتغيير الكفيل ستؤدي إلى عدد من المزايا التي من بينها التسريع في حركة سوق العمل وانتقال الخبرات بالاضافة إلى ازالة البصمة التي دمغت العامل البحريني كونه غير ملتزم بالعمل لفترات طويلة في مكان عمل واحد وقال الوزير انه في حالة فتح المجال للعمالة الاجنبية في تغيير كفيلها يمكن عند ذلك مقارنة الالتزام بين العمالة الوطنية والاجنبية.

واشار الوزير الشعلة في ندوته إلى قضية العمالة المصرية في الكويت وما صاحب القضية من استغلال بعض وسائل الاعلام لهذه القضية لتصوير اصحاب الاعمال الخليجيين بالمستغلين الجشعين كما صورت وسائل الاعلام تلك نظام الكفالة بنظام اشبه بالعبودية.

وذكر بعض الحقائق المرتبطة بحجم العمالة الاجنبية في الخليج واوضاعها في سوق العمل.

وقال ان عدد سكان الخليج يبلغ في الوقت الراهن ما يقارب من 29 مليون نسمة 40 بالمئة منهم لم يبلغ الرابعة عشرة من عمره اي اقل من السن القانوني للدخول في سوق العمل كما انه يوجد ما يقارب من 10 ملايين اجنبي في المنطقة حيث تقدر الاحصائيات ان ثلث السكان في المملكة العربية السعودية وثلاثة ارباع السكان في الامارات و40 في المئة من عدد السكان في البحرين هم من الاجانب.

وقال ان الايدي العاملة الاجنبية في دول الخليج تقدر بـ 6 - 8 ملايين عامل 10 بالمئة منهم من الدول المتقدمة و90 بالمئة منهم من الدول الفقيرة والنامية والدول العربية.

اما ما يخص نسبة العاملة الاجنبية في الدول الخليجية فقال ان 90 بالمئة من حجم القوى العاملة في الامارات و83 بالمئة في قطر و82 بالمئة في الكويت و69 بالمئة في السعودية و60 بالمئة في البحرين وعمان هي عمالة اجنبية.

وقال انه في الوقت الذي تشكل فيه العمالة الاجنبية هذه النسبة الكبيرة فإن ما يقارب من 8 ملايين مواطن خليجي سيفدون الى سوق العمل خلال العشر سنوات القادمة مما يستدعي خلق فرص عمل جديدة لهم او احلالهم مكان العمالة الاجنبية.

واضاف ان الدول الخليجية تتحمل مبالغ كبيرة تتراوح بين 80 إلى 120 دينارا لكل عامل اجنبي سنويا وذلك كخدمات مدفوعة الاجر من تعليم وصحة وبلدية وغيرها وذكر انه في حالة وجود 6 ملايين عامل اجنبي وبافتراض تقديم الدولة لـ 100دينار سنويا لكل عامل كدعم للخدمات فان 6 مليارات دينار تدفع لهذه العمالة سنويا.

وقال ان العمالة الاجنبية في دول الخليج لا تدفع اي ضرائب او رسوم وليس هناك حواجز على تحويلها لأي حجم من المبالغ لمواطنها مشيرا الى ان الدول المصدرة للعمالة تتلقى مبالغ كبيرة من خلال عمالتها في الدول الخليجية وقال ان الهند تتلقى اكثر من 4 مليارات دولار سنويا 90 بالمئة منها من خلال عمالتها في الدول الخليجية. وفي مقابل ذلك فان الدول الخليجية اصبحت من اكبر الدول المصدرة للعملات الاجنبية لهذه الدول مشيرا الى ان ما يقارب من 160 إلى 180 مليون دينار تحول سنويا من خلال العمالة الاجنبية في البحرين.

وحول ما يثار من انه يتم استغلال العمالة الوافدة الى الخليج اوضح الوزير الشعلة بان العامل الاجنبي يحصل على قيمة مضاعفة على قيمة عمله في بلده وقال ان العمالة في الشرائح الدنيا تحصل على اكثر من اربعة اضعاف رواتبها في موطنها الاصلي.